

## سير الأمانة العامة للحكومة و نشاطها خلال سنة 2003

تسهر الأمانة العامة للحكومة في إطار التنسيق القانوني لنشاطات الحكومة على الأعداد النهائي للنصوص التشريعية والتنظيمية المقترحة من قبل القطاعات الوزارية قبل عرضها على توقيع السلطات المؤهلة أو إرسالها حسب الحالة إلى مؤسسات المصادقة أو المراقبة (مجلس الوزراء، مجلس الحكومة، مجلس الدولة، المجلس الشعبي الوطني، المجلس الدستوري).

يمر إجراء التشاور والتنسيق للنشاط القانوني المعياري للحكومة بعدة مراحل التي تخص في غايتها ضمان مشاركة واسعة لأعضاء الحكومة في إعداد النصوص وضمان الانسجام والتوافق للنصوص القانونية الواجب إعدادها. وفي هذا الإطار يتلقى الأمين العام للحكومة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تبادر بها السلطات التنفيذية<sup>1</sup> الذي يخضعها لدراسة أولية من طرف المديريات المتخصصة للأمانة العامة للحكومة للتحقق، على المستوى القانوني، من مطابقتها للإطار القانوني المعمول به والأهداف الواجب أن تحققها.

يتم إطلاع السلطة المبادرة بالملاحظات المحتملة قصد التكفل بها عند الاقتضاء.

---

<sup>1</sup> تعود المبادرة بالنصوص أساسا لأعضاء الحكومة غير أن سلطات أخرى يمكنها أن تعمل في هذا الاتجاه (محافظ بنك الجزائر - رئيس لجنة مراقبة عمليات البورصة).

يبقى من البديهي أن مصالح رئاسة الجمهورية ومصالح رئيس الحكومة يمكنها المبادرة مباشرة بمشاريع النصوص التشريعية الضرورية لإنجاز برامجها أو ممارسة صلاحياتها.

يوزع المشروع في صياغته الأولية، أو المعدلة على أساس الملاحظات الأولية المقدمة من طرف المصالح القانونية للأمانة العامة للحكومة، على مختلف القطاعات الوزارية من أجل إبداء الآراء والملاحظات سواء على مستوى الموضوع أو الشكل<sup>2</sup>.

توزع أيضا بانتظام كافة النصوص المقترحة إلى مصالح رئاسة الجمهورية ومصالح السيد رئيس الحكومة.

تعد توجيهات وتقدير الجدوى لهذه السلطات العليا حاسمة بالنسبة للتبعات المخصصة للنصوص.

وعلى ضوء التوجيهات المستلمة والآراء والملاحظات المقدمة تنظم مصالح الأمانة العامة للحكومة اجتماعات عمل و تنسيق تضم ممثلي السلطات المبادرة بالنصوص وممثلي القطاعات المهمة أو المعنية مباشرة بالنص<sup>3</sup>.

تتعين الإشارة إلى أن إشراك ممثلي وزارة المالية وممثلي الوزير المنتدب المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي وجوبا في هذه الاجتماعات ضروريا نظرا للآثار التي تحدثها النصوص في مجال المالية أو التزود بالوسائل البشرية التي تتطلبها عادة النصوص المعروضة.

وعلى إثر اجتماعات التنسيق وعند حدوث إجماع، يعرض النص على إجراء المصادقة أو التوقيع من طرف الهيآت أو السلطات المؤهلة وفي حالة استمرار الخلاف، يعرض النص من طرف الأمين العام للحكومة على إجراء التحكيم.

<sup>2</sup> تتعين الإشارة إلى أن عدة وزارات تصل ردودها متأخرة على طلبات الرأي رغم الاستعجال المؤكد وأكثر من ذلك تمتنع عن إبداء أي رأي مكتفية بالصيغة "لا يشير هذا النص أي ملاحظة خاصة".

<sup>3</sup> يكون مستوى تمثيل القطاعات الوزارية متفاوت القيمة وعادة غير مستقر، وتكتفي الوزارات أحيانا بضمان تمثيل بسيط شكلي في اجتماعات التنسيق لا علاقة له بمستوى أو مضمون النص لمعرض على الدراسة.

ترسل مشاريع القوانين التمهيدية المصادق عليها في مجلس الحكومة إلى مجلس الدولة من طرف الأمين العام للحكومة من أجل إبداء الرأي الذي يرسل بعد إبدائه إلى الوزير المبادر بواسطة الأمين العام للحكومة قصد التكفل بعناصره و إعداد الصياغة النهائية لمشروع القانون الذي سيعرض على مجلس الوزراء<sup>4</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام للحكومة يتعين عليه إعداد الرأي القانوني المسبق الذي تشترطه المؤسسات المالية الدولية قصد السماح بتنفيذ اتفاقات القروض كما أنه يكلف بإرسال أدوات التصديق للاتفاقات والاتفاقيات الدولية إلى وزير الشؤون الخارجية. يتدخل الأمين العام للحكومة في العلاقات بين الحكومة والبرلمان عبر:

- إيداع المشاريع التي صادق عليها مجلس الوزراء على مكتب المجلس الشعبي الوطني،

- متابعة دراسة النص على مستوى غرفتي البرلمان (دراسة التقارير التمهيدية وتعديلات النواب)،

- تقديم النصوص التشريعية التي صادق عليها البرلمان إلى السيد رئيس الجمهورية قصد إصدارها بعد رأي المجلس الدستوري عند الاقتضاء.

يضمن الأمين العام للحكومة، في أقرب الآجال، نشر النصوص التي تمت المصادقة عليها وتوقيعها بكيفية نظامية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

<sup>4</sup> الوزير المبادر غير ملزم إجباريا بالتكفل بكل الملاحظات التي يبديها مجلس الدولة غير أنه يتعين عليه تبرير عدم التكفل بعناصر الرأي لتتوير مجلس الوزراء.

وفضلا عن هذه المهام التقليدية تعد مصالح الأمانة العامة للحكومة دراسات تساهم بها في دراسة ملفات ذات طابع وطني أو قطاعي مسجلة في إطار البرنامج الحكومي.

أما ما يتعلق بنشاطات الأمانة العامة للحكومة خلال السنة الحالية، فيمكن الإشارة إلى مجموعة من الإصلاحات التي تدخل في إطار تجسيد برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني و كذلك البرامج القطاعية الرامية إلى ضمان نجاعته في الميدان، وتترجم هذه الإصلاحات عن طريق مجموعة من الإجراءات ذات البعد المؤسساتي أو التنظيمي أو التقني تستلزم إعداد نصوص تشريعية و تنظيمية تختلف طبيعتها ومستواها و مضمونها و شكلها حسب القطاعات و النشاطات المزمع تنظيمها.

وتتمثل هذه الإصلاحات على المستوى القانوني في ذلك المجهود الرامي إلى تسهيل النشاطات القانونية للحكومة و تكييف التراتيب التشريعية والتنظيمية السارية المفعول مع الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد.

ساهمت التدابير القانونية التي صودق عليها إثر القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء ومجلس الحكومة والمجالس الوزارية المشتركة، على وجه الخصوص في مواصلة الإصلاحات في كثير من الميادين و التي نذكر منها ما يأتي :

- تكثيف علاقات التعاون الدولي في مختلف القطاعات،
- فتح المجال واسعا قصد إصلاح القطاعات الحساسة من بينها التربية، العدالة والإدارة والبريد والمواصلات،
- مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع الاستثمار ولا سيما الأجنبي منه في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والمناجم،

- دعم النشاط الاجتماعي للدولة تجاه الشرائح الواسعة وذلك باقتراح إجراءات جديدة تتعلق بالتلاميذ المتمدرسين وبالسكن الاجتماعي،

- إدخال إصلاحات في مجال توفير السكن عن طريق البيع بالإيجار،

- إعادة تنظيم القطاعات الوزارية بما يكفل اضطلاعاً أحسن بمهام الخدمة العمومية والتحديات التي تواجه البلاد في شتى الميادين.

وفي هذا المنظر، وفي إطار صلاحياتها في ميدان تنسيق النشاط القانوني للحكومة ومراقبة مطابقة النصوص المقترحة، قامت الأمانة العامة للحكومة خلال سنة 2003 بدراسة ونشر 1109 نصاً تشريعياً وتنظيمياً و796 قراراً فردياً.